أثر سياسة رفع الدعم على الفقراء والخطوات الأولية لبناء شبكة أمان اجتماعيّ فاعلة وعادلة في السودان

بقلم: خالد عثمان الفيل[1]

ملخص الورقة

تناقش هذه الورقة سياسة رفع الدعم عن المحروقات التي تعتزم الحكومة الانتقالية في السودان تطبيقها في الشهور القادمة، يبدأ الجزء الأول بتمهيد يعكس تأكيد وزير المالية بالحكومة الانتقالية وعزمه على تطبيق سياسة رفع الدعم في الشهور القادمة، أما الجزء الثاني فيرصد ثلاثة أسباب ومبررات رئيسية وراء سياسة رفع الدعم وهي مزاحمة الدعم لمخصصات الإنفاق التنمويّ وعدم وصول هذا الدعم للشرائح الفقيرة وتهريب الوقود المدعوم أو زيادة معدلات استهلاكه بسبب انخفاض سعره وهو ما ينعكس على عجز الموازنة السنوية. الجزء الثالث من الورقة ينطلق من المبررات السابقة ويضع ثلاثة محددات مهمة لقبول أو رفض تطبيق سياسة رفع الدعم وهي مقدرة الحكومة على حصر الفقراء في السودان، ومقدرتها على توصيل التحويلات النقدية الشهرية لهؤلاء الفقراء، ومقدرتها على ضبط الأسعار للسلع بعد رفع الدعم ويحاجّ بأن الحكومة الحالية تفتقر إلى القدرات الثلاث وبالتالي يحاجّ بأنه وفي ظل الوضع الحاليّ، يتعين أن يستمر الدعم السلعيّ للوقود والكهرباء بصورته الحاليّة وأن رفع الدعم سيشكل كارثة

(1) باحث غير مقيم بمركز تأسيس للدراسات والنشر، متخصص في دراسات التنميّة والاقتصاد السياسيّ، حاصل على الماجستير في دراسات التنمية (مع التخصص في الاقتصاد السياسيّ) من كليّة لندن للاقتصاد والعلوم السياسيّة.

اجتماعية وسياسية. أخيراً، يستشرف الجزء الرابع المستقبل ويطرح استخدام خدمة تحويل الرصيد والدفع عبر الموبايل للوصول للفقراء وتحقيق نسبة شمول ماليّ عالية يمكن أن تمثل خطوات أولية لبناء شبكة أمان اجتماعي فاعلة وعادلة في المستقبل القريب.

١. الحكومة الانتقالية في السودان ورفع الدعم عن الوقود والخبز: -

صرّح الدكتور إبراهيم البدويّ، وزير المالية بحكومة السودان الانتقاليّة، في عدد من المحافل أنه ينوي رفع الدعم الحكوميّ عن السلع (المحروقات والخبز) والتحول لبرامج اجتماعيّة تستهدف الأسر الفقيرة بصورة مباشرة مثل تحقيق مجانيّة التعليم والصحة والتحويلات النقديّة المشروطة للأسر الفقيرة (وهي عبارة عن مبالغ مالية تصل لأرباب الأسر الفقيرة شهريًا في مقابل التزامه بذهاب أطفاله الصغار للمدارس وحصولهم على حد أدني من التقييم الأكاديميّ)[٢].

هذا الإلغاء، بحسب دراسات صندوق النقد الدوليّ، سينتج عنه زيادة قيمتها ٢١٦٪ في أسعار الوقود والكهرباء (أي: أن السعر سيزيد بمعدل الضعفين على الأقل)[٣]. وهنالك تصريحات أخرى للدكتور البدويّ يؤكّد فيها تأجيل تطبيق سياسة رفع الدعم عن المحروقات والخبز حتى يونيو ٢٠٢٠، ولكنه لا ينفي عزم الحكومة ونيتها في رفع الدعم[٤]، وهو ما يؤكد بأن تطبيق سياسة رفع الدعم هو مسألة وقت لا أكثر ولا أقل. لكن هذا الأمر يطرح سؤالاً حول الأسباب والمبررات وراء دعم الحكومة الانتقالية لسياسة رفع الدعم.

٢. أسباب ومبررات سياسة رفع الدعم: -

يرى البدويّ بأن دعم الوقود والخبز يستحوذ على نسبة معتبرة من ميزانية الدولة؛ حيث أن ٢٥٪ من الميزانية السنويّة للسودان تخصص لدعم الوقود والخبز (٢٠٪ لدعم الوقود والكهرباء، وال ٥٪ لدعم الخبز). السبب الأول الذي يبرر به البدويّ، وغيره من الاقتصاديين مثل الدكتور صديق أمبده، نيته لرفع الدعم هو أن هذا الدعم يزاحم الإنفاق على التنمية (مشاريع مكافحة الفقر والتعليم والصحة، خلق الوظائف، البنية التحتية)، فمثلاً في الوقت الذي تخصص فيه ٢٥٪ من الميزانية السنويّة لدعم الوقود، فإن الإنفاق على مشروعات التنمية كان في حدود ١٠٪ من الميزانية[٥].

السبب الثانيّ هو أن توفير الوقود للطبقة

2 إبراهيم البدويّ، «حرية، سلام وعدالة والثورة خيار الشعب» كمرجعية لبرنامج الثورة الاقتصاديّ، ورقة منشورة، أبريل 2019. متوفرة على:
https://www.researchgate.net/profile/Ibrahim_Elbadawi3/

3 IMF, Sudan: 2017 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Sudan, Country Report No. 17/364, published on December 11, 2017.

4 الانتباهة أون لاين، تصريحات مثيرة لوزير المالية حول رفع الدعم عن الخبز والبنزين وتعويم الجنيه، 23 سبتمبر 2019 متوفرة على الرابط:
https://alintibaha.net/online/14052/

5 صديق أمبده، نحو إصلاح مؤسسي وسياسات اقتصادية داعمة للاستقرار (بعد التوافق السياسي)، ورقة عمل قدمت في الورشة التي نظمتها مجموعة الديمقراطية أولاً في مدينة نايروبيّ، 2014.

المتوسطة والغنية يزيد في الإفراط من الاستهلاك بسبب انخفاض تكلفة الوقود، وهو ما سيزيد من عجز الميزانية ومن خزينة النقد الأجنبيّ للحكومة وما سيزيد من التضخم؛ لأن الحكومة إذا أصرت على استمرار الدعم فلابد لها أن تطبع عملة محلية لتغطية باقي تكاليفها. كما أن بعض التجار الجشعين، بسبب انخفاض سعر البنزين في السودان مقارنة بدول الجوار، سيقومون بتهريب الوقود للدول المجاورة ويبيعونه بفارق السعر وهو ما سيزيد بدوره من عجز الموازنة المالية السنوية للحكومة. ويتأكد هذا الأمر عندما نعلم بأن السودان هو ثاني أرخص دولة في العالم من ناحية أسعار البنزين بعد فانزويلا[6].

أما السبب الثالث لرفع الدعم عند البدويّ هو أن هذا الدعم للوقود والخبز تستفيد منه بصورة رئيسيّة الطبقات المتوسطة والغنيّة، ويعتمد على دراسات تقول بأن ٢٠٪ فقط من الأموال المخصصة للدعم يستفيد منها الفقراء أما باقي ال ٨٠٪ فتذهب لجيوب الطبقات المتوسطة والغنيّة[7].

على سبيل المثال، فإن البنزين المدعوم لا تستفيد منه الأسر الفقيرة فقط، بل حتى سائقيّ البرادو والتوسان (لو اعتبرنا هذه السيارات مؤشر للطبقة الغنيّة) وسائقيّ الاكسنت والكوريلا (لو اعتبرنا هذه السيارات مؤشراً للطبقة المتوسطة). ويصبح كلام البدويّ أعلاه وجيهاً حينما نعلم أن نسب الفقر في الولايات أعلى بكثير من نسبتها في العاصمة، ومع ذلك ف٨٠٪ من الوقود في كل السودان يستهلكه سكان ولاية الخرطوم فقط، هذا يعني أن الغالبية العظمى المستفيدة من دعم الوقود هم سكان ولاية الخرطوم وهي من أقل الولايات في معدلات الفقر (حيث تبلغ نسبة انتشار الفقر فيها ٢٦٪)، مقارنة بولايات مثل جنوب كردفان (نسبة الفقر فيها ٦٠٪)، شمال دارفور (نسبة الفقر فيها ٦٩٪)، جنوب دارفور (نسبة الفقر فيها ٦١٪)[8]. وبالتالي، فحديث البدوي عن أن المستفيدين بصورة رئيسيّة من دعم الوقود والخبز هم الطبقات الوسطى والغنيّة هو حديث ذو وجاهة ومنطق. وانطلاقاً من رؤية داعمة «للعدالة الاجتماعيّة» كقيمة مركزية فإن رفع الدعم المقترح أعلاه، وبسبب المبررات الثلاثة السابقة، جدير بالدعم والقبول، لكن هنالك عدداً من الأمور في حال عدم توفرها فسيشكل رفع الدعم كارثة اجتماعية واقتصاديّة وهدمًا لمبدأ «العدالة الاجتماعيّة» نفسه وهو ما سنناقشه في الجزء التالي من هذه الورقة.

٣. أسئلة ومحددات مهمة لقبول أو رفض تطبيق سياسة رفع الدعم: -

أ- بعد أن يتم رفع الدعم عن الوقود والخبز هل هنالك آلية واضحة لتوصيل المبالغ التي

6 أسعار البنزين حول العالم في شهر أكتوبر 2019، متوفرة على الموقع: https://www.globalpetrolprices.com/gasoline_prices/

7 إبراهيم البدويّ، المصدر السابق.

8 نسب الفقر وتوزيعها بين الولايات السودانية مأخوذ من دراسة صديق أمبده المشار إليها سابقاً.

تم توفيرها بعد رفع الدعم للأسر الفقيرة؟ وهل تمتلك الحكومة القدرة على تطبيق برامج «التحويلات النقديّة المشروطة» التي تحدث عنها البدويّ؟ وحيث إن الفقر مشكلة أكثر انتشاراً في الريف السوداني (حيث تبلغ نسبة انتشار الفقر في الريف ٥٧,٦٪، بينما تبلغ نفس النسبة في الحضر ٢٦,٥ ٪)، فهل تمتلك مؤسسات الدولة السودانيّة القدرة على حصر الفقراء في كل ولايات السودان المختلفة وضبطهم بصورة دقيقة؟، ثم الالتزام بتحويل مبالغ نقديّة لتلك الأسر الفقيرة بصورة شهريّة؟

دعونا نناقش كل سؤال على حدة : **هل تمتلك مؤسسات الدولة السودانيّة القدرة على حصر الفقراء في كل ولايات السودان المختلفة وضبطهم بصورة دقيقة؟** الإجابة التي نراها صحيحةً هي «لا»، فمعروف أن مؤسسات الدولة السودانيّة ضعيفة جداً في العاصمة، بل هي أضعف من ذلك في الولايات. ويمكنني التدليل على ذلك بذكر بعض المؤشرات القياسيّة: حيث يشير مؤشر ضعف الدولة في الدول الناميّة Index of State Weakness in the Developing World إلى أن السودان هو سادس أسوأ دولة في العالم من حيث قوة مؤسسات الدولة (بعد الصومال، وأفغانستان، والكونغو والعراق وبروندي)، ويصنف السودان أنه من الدول الضعيفة جداً Critically Weak States[9]. أما باعتماد مؤشر الدول الهشة للعام ٢٠١٩ Fragile States Index فالسودان هو سابع أسوأ دولة في العالم من حيث الهشاشة المؤسسيّة (بعد جنوب السودان، واليمن، والصومال، وسوريا، وأفريقيا الوسطى، والكونغو)، وإذا قمنا بالاعتماد على نفس المؤشر بالنسبة للسكان Fragile States Index by Population 2019 سنجد أن السودان هو الدولة الأسوأ في العالم من ناحية الهشاشة[10].

وحتى لو افترضنا مقدرة مؤسسات الدولة على الحصر والضبط الدقيق، **هل تستطيع مؤسسات الدولة الالتزام بتحويل مبالغ نقديّة لتلك الأسر الفقيرة بصورة شهريّة؟** والإجابة التي نراها صحيحة كذلك هي «لا»، وذلك لأن الآلية الرئيسيّة والأقل تكلفة والأكثر فاعليّةً والتي يمكن أن تعتمد عليها الحكومة في توصيل الأموال لهؤلاء الفقراء هي البنوك، فهل هنالك عدد كافٍ من البنوك لتغطية ولايات السودان وهل يمتلك القطاع المصرفيّ البنيّة التحتيّة اللازمة لإكمال هذه المهمة؟

وهنا لابد لنا أن نتذكر مفهوم اقتصاديّ مهم هو الشمول الماليّ Financial Inclusion وهو يعنى، بصورة عامة، أن الأفراد والمجموعات والشركات تمتلك القدرة على

9 Susan E. Rice and Stewart Patrick, Index of State Weakness in the Developing World, The Brookings Institution, 2008, available at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/02_weak_states_index.pdf

10 The Fund for Peace. Fragile States Index 2019, 2019 available at: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2019/03/9511904-fragilestatesindex.pdf

استخدام الخدمات المصرفيّة والبنكيّة مثل فتح حساب ادخار وإيداع المال فيه، والقدرة على إجراء التحويلات البنكيّة بين الحسابات، والقدرة على استخدام الحساب البنكيّ في دفع الرسوم الحكوميّة أو في شراء الاحتياجات الفرديّة، وتمتلك القدرة على الاقتراض من البنوك لتمويل الاحتياجات الفرديّة (بناء المنزل توفير تكاليف العلاج... إلخ) أو لتمويل المشاريع والشركات. كل هذه الخدمات المصرفيّة والبنكيّة لابد أن تكون متاحة للجميع، وأن يتم تقديمها بطريقة تحفظ حقوق وخصوصيّة المستخدمين، وتساعد في تحقيق التنميّة الاقتصاديّة المُستدامة. وتقاس نسبة الشمول المالي عموماً بعدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات بنكيّة في البلد، وطريقة استخدام المواطنين لتلك الحسابات.

تتحدث بعض الدراسات بأن نسبة الشمول الماليّ في السودان لا تتجاوز ال ٤٪ من جملة عدد السكان (١,٤٤٠,٠٠٠ حسابٍ) شاملة المواطنين ذوي الحسابات المتعددة، وأن البنوك العاملة يبلغ عددها تقريبا ٣٧ بنكاً بمختلف المجالات مع مجموع عدد فروع يقارب ٦٠٠ فرعٍ ومنافذ صرافات آلية تزيد قليلاً عن ١٠٠٠ صرافٍ (أي صراف آلي واحد لكل ٤٠ ألف مواطن وذلك لأن عدد سكان السودان يُقارب ال ٤٠ مليون نسمة)[11].

وحتى بالنسبة للدراسات التي أعطت السودان نسبة عالية في الشمول الماليّ مثل دراسة البنك الدوليّ التي قالت بأن نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مصرفيّة هي ١٥٪ من جملة السكان، ذكرت أيضاً بأن عدد الذين يستخدمون حساباتهم بصورة دوريّة لاستلام مرتباتهم لا يتجاوزون ال٣٪ من جملة السكان، أما عدد الذين يستخدمون حسابات بنكيّة لاستلام تحويلات من الحكومة (وهذه الفئة مشابهة جداً للفقراء الذين يفترض أن يستقبلوا التحويلات النقديّة من الحكومة التي تحدث عنها البدويّ) فهم لا يتجاوزون ال٠,٥٪ من المواطنين[12]. كل ذلك يجعلنا نستبعد مقدرة الدولة بالالتزام بتحويل المبالغ الشهرية للأسر الفقيرة لأنها تفتقر إلى الآلية التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الأمر، خصوصاً عندما نتذكر بأن أغلب الإحصاءات حول الشمول الماليّ والتغطية البنكيّة المذكورة في الإحصاءات السابقة، مع قلتها وضعفها، تتركز بصورة رئيسيّة على الخرطوم والمدن الرئيسيّة ولا تشمل كل الولايات الريفيّة بنفس التركيز.

٢- وحتى لو افترضنا توفر قدرة الدولة على حصر الفقراء وتوصيل المعونات النقدية لهؤلاء الفقراء بصورة دوريّة، هل تمتلك الدولة القدرة على ضبط أسعار السلع والخدمات (ما يعرف بالرقابة السعريّة) التي

11 خالد عثمان الفيل، التعامل مع بنيّة لا مركزيّة بخطة مركزيّة: تحديات الدول الناميّة في تحقيق الشمول الماليّ عن طريق تكنولوجيا «خدمات الدفع عبر الموبايل»، السودان نموذجاً، بحث غير منشور.

12 The World Bank, Global Financial Inclusion (Global Findex) Database 2014, 2014, available at: http://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country/sudan

ستتضاعف وتتضخم تكلفتها بواسطة التجار بعد رفع الدعم عن الوقود والكهرباء، وهو ما سيتسبب بدوره في سحب كل المعونات النقدية التي تم إعطاؤها للفقراء منهم في صورة زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية وعودتها لجيوب كبار التجار، وبذلك تكون الدولة وكأنها لم تقم بشيء مفيد لتلك الشرائح المهمشة. على سبيل المثال فسعر طباعة الورقة غير الملونة في أغسطس ٢٠١٩ كان يبلغ ٥ جنيهات لكن في أواخر سبتمبر ٢٠١٩ ارتفع السعر إلى ٧ جنيهات وبرر تجار المكتبات هذه الزيادة بأن سعر حزمة الورق زاد من ٢٤٠٠ جنيه ليصل إلى ٢٧٠٠ جنيه، وبقليل من الحساب يمكننا أن نكتشف بأن نسبة زيادة تكلفة حزمة الورق (التي تساوي ٣٠٠/٢٤٠٠ = ١٢,٥٪) لا يمكن أن تقارن بنسبة زيادة سعر الطباعة (التي تساوي ٥/٢= ٤٠٪) بمعني أن نسبة الزيادة في سعر السلعة كان أكثر بثلاثة أضعاف نسبة الزيادة في التكاليف ولم تستطع الدولة ولا رعاية المستهلك ضبط عملية التسعير. ويمكن للقارئ أن يتخيل الزيادة العالية في أسعار السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تنتج من مضاعفة سعر الوقود لأكثر من ضعفين! ولنفس الإحصاءات التي ذكرناها أعلاه وللمثال الذي ذكرناه، لا نعتقد بأن الدولة تمتلك هذه القدرة في ضبط أسعار السلع والخدمات بعد رفع الدعم عنها، **لذلك نري أنه في ظل الوضع الحاليّ، يتعين أن يستمر الدعم السلعيّ للوقود والكهرباء بصورته الحاليّة وأن رفع الدعم سيكون كارثة اجتماعية وسياسية وسيكون المتضرر الأكبر منه هم شريحة الفقراء الذين تزعم سياسة رفع الدعم أنها تهدف لخدمتهم.**

وبالرغم من اعترافنا بأن كثيراً من هذا الدعم تستفيد منه شرائح غير مقصودة من الأغنياء وميسوري الحال، فقد أثبتت بعض الدراسات ضرورة هذا الدعم وأثره في مكافحة الفقر في بعض دول الشرق الأوسط. فمثلاً بالرغم من أن ٧٠٪ من الدعم السلعيّ في العراق ومصر يذهب لشرائح غير مقصودة من الأثرياء (وهي نسبة مشابهة جداً لنسبة الدعم الذي يذهب للشرائح غير المقصودة منه في السودان) إلا أن الدراسات تتحدث عن أن هذا الدعم في صورته الكليّة يساهم بخفض معدلات الفقر بنسبة ٣٠٪ أو أكثر في مصر والعراق. وبالتاليّ، يمكننا القول بأن هذا الدعم السلعيّ في السودان بالرغم من أن ٨٠٪ منه يذهب للفئات غير المقصودة، إذا صحت هذه الأرقام، فهو ما يزال مؤثراً في خفض معدلات الفقر[١٣].

٣- هنالك نقطة سياسيّة مهمة في حديثنا عن رفع الدعم، وهي أن إحصاءات صندوق النقد الدوليّ تقول بأن ٢٠٪ من الدعم يستفيد منه الفقراء، و٢٠٪ يذهب للطبقة الغنية والباقي ٦٠٪ يذهب للطبقة المتوسطة، وهذه الطبقة الأخيرة هي التي خرجت هي وأبناءها في المظاهرات وكانت الوقود الرئيسيّ لاستمرار

13 أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية في بعض دول الانتفاضات العربية: هل من بديل؟، منشور ضمن كتاب «السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربيّة»، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، سبتمبر 2017.

الاحتجاجات ضد النظام حتي سقوطه، ومن المستبعد أن ترضى هذه الطبقة برفع الدعم السلعيّ لأن ذلك سيهددها بالنزول لأسفل التراتبيّة الطبقيّة في السودان والانضمام للطبقة الفقيرة[14]، ولذلك من المتوقع أن تقوم هذه الطبقة بمظاهرات وحِراك اجتماعيّ قد يهدد الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ ككل، فهل وزارة الماليّة وحكومة حمدوك مستعدة لهذا الحِراك؟ وهل من المناسب حدوث مظاهرات مجتمعية ضد الحكومة الانتقاليّة في وقت تتربص فيه المؤسسة العسكريّة وحلفاؤها بتلك الحكومة الانتقاليّة؟

٤. بناء شبكة أمان اجتماعي فاعلة وعادلة في السودان: خطوات أولية للإصلاح: -

بالرغم من كل ما ذكر، فلا مناص للحكومة الانتقالية من العمل الجاد على إيجاد حلول إبداعية لعجز الموازنة دون اللجوء لرفع الدعم، وعليها كذلك العمل الجاد على بناء شبكات أمان اجتماعي للفقراء في السودان، وكلا الأمرين صعب ومعقد ومتشعب. نعترف بصعوبته وتعقيده. لكننا في هذا الفصل نود أن نلفت الانتباه لآلية قد يكون لها أثر بالغ في بناء قدرة الدولة على الوصول للفقراء وبناء قاعدة اتصال مباشر معهم وامتلاك آلية للتحويل المالي وزيادة نسبة الشمول المالي في السودان وهي فكرة «**استخدام خدمة الدفع عبر الموبايل وتحويل الرصيد كآلية للوصول وإدماج الفقراء في النظام الماليّ**».

وذلك أنه وفي ظل القصور الكبير في تحقيق الشمول الماليّ وضعف المؤسسات المصرفيّة والبنوك (المتمثل في عدم وجود قنوات توزيع فعالة مثل الفروع المتعددة والمنتشرة للبنوك، ومثل توفر أجهزة الصراف الآلي ATMs)، مع الضعف في البنية التحتية من طرق وجسور (التي تساعد بدورها في إنشاء الفروع البنكيّة في المناطق النائيّة والبعيدة) في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض Low-income Countries في أفريقيا وآسيا، كل ذلك، جعل عدداً مُعتبراً من هذه الدول تسعى لتحقيق هذا الشمول الماليّ المفقود وتقديم الخدمات البنكيّة والمصرفيّة عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والبنيّة التحتيّة لشركات الاتصالات في بلادها. على سبيل المثال، في ديسمبر من العام ٢٠١٦، بلغ عدد خدمات الدفع عبر الموبايل النَشِطة (التي تقدم الخدمات المصرفيّة والبنكيّة للمواطنين) أكثر من ١٤٠ خدمة تعمل في ٣٩ بلد أفريقيّ، وبلغ عدد حسابات المستخدمين لهذه الخدمات أكثر من ٢٧٧ مليون في دول أفريقيا جنوب الصحراء[15].

وهذا الاختيار لقطاع الاتصالات كأداة لتحقيق الشمول الماليّ دفعه جودة وسرعة نمو هذا القطاع في الدول الناميّة. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط معدل النمو السنوي

14 Magdi el Gizouli, Sudan's Revolutionary Crisis: Markets, the Quran and Army Officers, ROAPE, available at: http://roape.net/2019/03/05/sudans-revolutionary-crisis-markets-the-quran-and-army-officers/

15 GSMA. (2017). The State of Mobile Money in Sub-Saharan Africa. Retrieved from: https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/programme/mobile-money/2016-state-mobile-money-sub-saharan-africa

لقطاع الاتصالات في أفريقيا في الفترة الواقعة بين ٢٠١٥-٢٠٢٠ نسبة ٦,١٪، الأمر الذي يشير إلى أن قطاع الاتصالات في أفريقيا ينمو بمعدل أسرع من معدل النمو العالميّ. وقد بلغ عدد شرائح الاتصالات في أفريقيا، سواء في الهواتف الذكية أو العادية، ٧١٨ مليون شريحة في العام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ١ مليار شريحة بحلول عام ٢٠٢٠[16]. بالإضافة إلى ذلك، فقد بلغ حجم تحويلات الأموال عبر الهواتف المحمولة في البلدان النامية ٤٤ مليار دولار في عام ٢٠١١ ومن المتوقع أن ينمو حجم هذه التحويلات بمعدل نمو سنوي يبلغ ٤٤٪ وأن يصل المبلغ الكليّ للتحويلات الماليّة عبر الهواتف المحمولة إلى ٣٩٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧[17]. وحتى نعرف ضخامة حجم تحويلات الأموال عبر الهواتف المحمولة، فقد أشارت الدراسات الاقتصاديّة مؤخراً إلى أن نسبة التحويلات الإجمالية للأموال عبر الهاتف المحمول في أفريقيا قد تجاوزت مجموع التحويلات عبر النظام المصرفي بجميع بنوكه ومؤسساته النقديّة[18].

في السودان، قام الرئيس المخلوع، بتدشين خدمة الدفع عبر الموبايل في مطلع سبتمبر للعام ٢٠١٦، وفي ذلك التدشين أكد محافظ بنك السودان الأسبق أن الجهاز المصرفيّ السودانيّ ذو كفاءة عالية وأن شبكة توزيعه قد تطورت كثيراً عن ذي قبل، وأنه أصبح يمتلك «١٠٤٥» صرافاً آلياً حول السودان، وأن عدد حاملي البطاقات المصرفيّة بلغ حوالي «٥» ملايين شخص. مع ذلك، فقد أشار إلى ضرورة الاستعانة بالبنيّة التحتيّة لشركات الاتصالات في تحقيق أكبر قدر من الشمول الماليّ، وأن القطاع المصرفيّ والبنكيّ في السودان لا يستطيع القيام بهذه المهمة وحده بسبب بعض جوانب الضعف في بنيته التحتيّة التي ما تزال موجودة. وبَرّرَ محافظ بنك السودان المركزي ووزير المالية والتخطيط الاقتصاديّ استعانتهم بشركات الاتصالات بالانتشار الكبير الذي حققته هذه الشركات في السنوات الماضية وذكروا أن شركات الاتصالات استطاعت الوصول لأكثر من ٨٤٪ من المساحة السكانيّة في السودان، الأمر الذي جعلها الشريك الاستراتيجيّ لتنفيذ خدمة الدفع عبر الموبايل والوصول لأعداد كبيرة من المواطنين الذين لا يمتلكون حسابات بنكيّة[19].

وبصورة عامة فإن خدمة الدفع عبر الموبايل، هي خدمة يتم فيها حفظ النقود في حساب بنكيّ الكترونيّ مربوط برقم الموبايل، وهو

16 GSMA. (2017). The Mobile Economy Sub-Saharan Africa. Retrieved from: https://www.gsma.com/mobileeconomy/sub-saharan-africa-2017

17 GSMA. (2017). The State of Mobile Money in Sub-Saharan Africa. Ibid.

18 Berg Insight. (2015). Mobile Money in Emerging Markets Report. Retrieved from: http://www.berginsight.com/reportpdf/productsheet/bi-mm2-ps.pdf

19 مروة كمال، تدشين خدمة الدفع بالموبايل لتقليل الكتلة النقديّة في البنك المركزيّ، مقال نُشر بصحيفة الصيحة بتاريخ 3 سبتمبر 2016.
- تقرير «الدفع بالموبايل، مكاسب اقتصاديّة»، نُشر بصحيفة الرأي العام بتاريخ 25 سبتمبر 2016.

متاح لكل شخص يحمل شريحة موبايل، ويمكن الحصول على الخدمة فقط بالتسجيل من خلال أي نوع من أنواع الهواتف المختلفة (سواءً كانت عادية أم ذكيّة) دون الحاجة للاتصال بشبكة الإنترنت. وبسبب أن خدمة الدفع عبر الموبايل مرتبطة بالنظام المصرفيّ فهي توفر ثلاثة أنواع من الخدمات:

أ- خدمات الموبايل المعروفة، مثل تحويل الرصيد من شريحة لشريحة أخرى.

ب- الخدمات المتاحة لأصحاب الحسابات المصرفيّة وخدمات السداد الحكوميّ التي تتوفر عبر النظام المصرفيّ، مثل شراء الكهرباء ودفع فاتورة الهاتف، ودفع الفواتير الحكوميّة المختلفة.

ج- الخدمات المصرفيّة المرتبطة بالموبايل، مثل تحويل الأموال من موبايل لحساب مصرفيّ، والتحويل من حساب مصرفي لحساب موبايل في شكل رصيد.

وتهدف الخدمة إلى الاستفادة من الانتشار الكبير لشركات الاتصالات في تحقيق أكبر نسبة من الشمول الماليّ في السودان. فقد بلغ عدد شرائح الموبايل الفاعلة لشركات الاتصالات إلى أكثر من ٢٨ مليون شريحة، وتغطي هذه الشركات أكثر من ٨٤٪ من المساحة السكانيّة في السودان، الأمر الذي جعلها الشريك الاستراتيجيّ لتنفيذ خدمة الدفع عبر الموبايل والمساعدة في الوصول لأعداد كبيرة من المواطنين الذين لا يمتلكون حسابات بنكيّة.

بالرغم من الأفق الكبير لخدمة الدفع عبر الموبايل في حل كثير من إشكالات السيولة والشمول المالي في السودان، فحتى اليوم، وبتعبير وزيرة الاتصالات والتكنولوجيا السابقة الدكتورة تهاني عطية: «لم يبرح هذا المشروع مكانه» ولم يتحقق الانتشار المطلوب للخدمة، وذلك لعدة أسباب متعلقة بنموذج العمل Business Model وطبيعة الشراكات التي تم تأسيس الخدمة عليها، بالإضافة إلى تحديات الاقتصاد السياسيّ وصراعات النفوذ التي عطلت إطلاق الخدمة، وقد ناقشت كل ذلك في بحث غير منشور بعنوان «التعامل مع بنيّة لا مركزيّة بخطة مركزيّة: تحديات الدول الناميّة في تحقيق الشمول الماليّ عن طريق تكنولوجيا، خدمات الدفع عبر الموبايل في السودان نموذجاً». وأزعم بأن إعادة النظر في خدمة الدفع عبر الموبايل، وبناء نموذج عمل تشاركيّ جديد يقوم على اللامركزية ويستقطب شبكة تجار الرصيد التي تجاوزت ال ٥٠ ألف عامل والتي تغطي ولايات السودان كافة، من شأنه أن يزيد من قدرة الدولة على الوصول للفقراء والقيام بكل التحويلات النقدية في المستقبل، وهو مما يمكن أن يشكل أحد اللبنات الرئيسيّة لبناء شبكة أمان اجتماعيّ فعالة وعادلة في السودان.